

ندوة علمية بعنوان: "الدخول العثماني إلى الجزائر", يوم 17 ماي 2023.

كلية الآداب والحضارة الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

الأستاذ محمد أوجرتني

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية الآداب والحضارة الإسلامية

قسم التاريخ

اتفاقية 1694 بين الجزائر وفرنسا عرض وقراءة تاريخية

الملخص:

تعتبر العلاقات الفرنسية الجزائرية في العصر الحديث من أكثر العلاقات السياسية توتراً واضطراباً بين الدول، والتي انتهت بسقوط الجزائر في براثن الاحتلال الفرنسي عام 1830. وكان سبب هذا الاضطراب في العلاقات بين البلدين هو سلوك فرنسا تجاهها. الجزائر بالخداع وسوء النية بسبب الرغبة العارمة في استغلال موارد البلاد التي لم تكن متاحة للفرنسيين في بلادهم، إضافة إلى حالة الصراع والتنافس مع بريطانيا وإسبانيا وهولندا. كما أن وجود طرف ثالث يلجأ إليه الفرنسيون كلما ساءت العلاقة مع الجزائر، ويلجأون إليه لإعادة الأمور إلى مكانها الصحيح، وهو الدولة العثمانية، كان قد زاد من تعقيد الوضع السياسي، وخاصة فيما يتعلق بالجزائر. ارتباط روجي قوي بالإمبراطورية العثمانية.

وكانت فرنسا فريدة من بين الدول الأوروبية الأخرى في حصولها على امتيازات تجارية واستثمارية على الساحل الشرقي للجزائر، الممتد من بيون (عنابة) إلى القالة، حيث يقع المعقل الفرنسي. كانت فرنسا تتمتع بامتيازات تجارية مهمة، وكانت مؤسسات الدولة الفرنسية تدفع جزية سنوية للداي وبياه قسنطينة مقابل استمرار حقهم في صيد الأسماك. المرجان واحتكار تصدير الحبوب إلى أوروبا. واحتكرت دول أخرى تصدير هذه المادة المهمة من ميناء أرزيو عبر اتفاقيات صارمة مع الحكومة ورسوم سنوية.

الكلمات المفتاحية:

العلاقات الفرنسية الجزائرية استغلال الصراع بريطانيا الدولة العثمانية بينيون القالة.

Summary

French-Algerian relations in the modern era are among the most tense and turbulent political relations between countries, which ended with Algeria falling under the clutches of the French occupation in 1830. The reason for this turmoil in relations between the two countries was France's behavior towards Algeria with deception and bad faith due to an overwhelming desire to exploit the country's resources that had not been available to the French in their country, in addition to the state of conflict and competition with Britain, Spain, and the Netherlands. Also, the presence of a third party to which the French resorted whenever the relationship with Algeria worsened, and to whom they approached in order to restore matters to their proper place, represented by the Ottoman Empire, had increased the complexity of the political situation, especially with the connection with Algeria. A strong spiritual connection to the Ottoman Empire.

key words:

French-Algerian relations, exploitation of the conflict, Britain, the Ottoman Empire, Benyon El-Kala.

تمهيد:

تعد العلاقات الفرنسية الجزائرية في العصر الحديث من أكثر العلاقات السياسية بين البلدان تأزما واضطرابا انتهت بوقوع الجزائر تحت براثن الاحتلال الفرنسي سنة 1830، وكان السبب في هذا الاضطراب في العلاقات بين البلدين تصرف فرنسا مع الجزائر بمكر وسوء نية لوجود رغبة جامحة في استغلال خيرات البلاد التي لم تكن متوفرة لدى الفرنسيين في بلادهم فضلا عن حالة الصراع والتنافس مع بريطانيا واسبانيا وهولندا، كما أن وجود طرف ثالث يلجأ إليه الفرنسيون كلما تأزمت العلاقة مع الجزائر ويتقربون منه قصد إعادة الأمور إلى نصابها والمتمثل في الدولة العثمانية قد زاد من تعقيد الوضع السياسي خاصة مع ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية ارتباطا روحيا قويا.

وقد انفردت فرنسا دون غيرها من دول أوروبا باكتساب امتيازات تجارية واستثمارية في ساحل الجزائر الشرقي الممتد من بونة "عنابة" حتى القالة حيث يوجد الباستيون الفرنسي، لقد كان لفرنسا امتيازات تجارية هامة وكانت مؤسسات الدولة

الفرنسية تدفع جزيات سنوية للداي وباي قسنطينة مقابل استمرار حقها في صيد المرجان واحتكار تصدير الحبوب نحو أوروبا¹، مثلما احتكرت دول أخرى تصدير هذه المادة الهامة من ميناء أرزيو باتفاقات مضبوطة مع الحكومة ومقابل معلوم سنوي².

كانت حالة العلاقات في اضطراب أغلب الأوقات خاصة في الفترة القرن 16 و17 الميلادي بسبب الأطماع وعقيدة حب التفوق والاستيلاء على الأرض الجزائرية³

وكان عودة الفرنسيين للتفاوض عن طريق السلطان العثماني و مباشرة مع حكومة الدايات كلما دعت الضرورة لذلك وكان عقد الاتفاقات مع حكومة الجزائر يتم بين الدايات وديوانه وبين من فوضه الطرف الآخر ليمثله في الاتفاقية مثل معاهدة 1813 مع البرتغال حيث مثلها عن الطرف الجزائري الدايات علي باشا وعن الطرف الغربي مفوض الامير البرتغالي دون جوان جوزيف جزاكيم رئيس سفينة ثم تتلى الشروط المبرمة⁴.

وكانت الدولة الجزائرية تمارس سيادتها على هذه الجهات كما يجب وترفض استغلالها لغير ما اتفق عليه وكانت مصالح الدول الاجنبية محمية في البلاد يسهر عليها جهاز الحكم الذي يشرف عليه الدايات والقناصل الاجانب من جهتهم وكانت شركة لانث وغيرها من الشركات الأجنبية مهمة جدا بالنسبة لاقتصاد الخزينة حيث ساهمت بادخال العملات الذهبية الاجنبية للبلاد الضرورية لتشغيل الاقتصاد وتحقيق الاستقرار⁵. حيث قدمت الحكومة الفرنسية سنة 1822 مبلغ

¹ - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث، الشركة الوطنية للنشر والاشهار، 1970 ص09.

² - عبد القادر حليبي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972،

ص303.

³ - جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830، الشركة الوطنية للنشر والاشهار،

الجزائر 2012،

⁴ - عبد الحميد زوزو نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، موفم للنشر، 2010.

ص63.

⁵ - محمد زروال العلاقات الفرنسية الجزائرية 1791-1830 مطبعة دحلب حسين داي الجزائر 1994.

ص16.

30000 فرنك لاحتكار صيد الصدف في سواحل عنابة ودفعت حكومة نوبلي⁶ 24000 فرنك وغيرهما من الدول الغربية.

وثيقة اتفاق 1694 بين فرنسا والجزائر

ذكر هذا الاتفاق الباحث الفرنسي البير دوفولكس المختص في شؤون الجزائر والتاريخ العثماني هذه الوثيقة التي تنص على عقد صلح واتفاق تم التوصل إليه في الجزائر في الأول من كانون الثاني (يناير) 1694، بين داي الجزائر وشركة حصن فرنسا، وكتب تقرير حولها إم دي ماس لاتري، de M. de Mas Latrie,.... سنة 1879 وهو عضو لجنة الأشغال التاريخية، الذي اتصل بالسيد ألبرت ديفولكس ليخبره بالاكشاف وتبين أن هذه الوثيقة ذات أهمية كبيرة وقيمة تاريخية حقيقية، حيث تتحدث عن معاهدة أبرمت في الجزائر العاصمة في التاريخ المذكور سابقا. وتحتوي النسخة التي حصلنا عليها من مكتبة غاليليا الاليكترونية والتي كتبها ونسقتها الباحث الفرنسي المختص في تاريخ الجزائر العثماني ألبير ديفولكس على 60 صفحة مقسمة إلى ثلاثة أقسام القسم الأول خصه لذكر حيثيات هذه الوثيقة والقسم الثاني قدم فيه مقارنة بين النص الفرنسي الأصلي للوثيقة ويقابله الترجمة عن النسخة التركية أما القسم الثالث فقد خصه لذكر النص التركي يقابله النص الفرنسي.

الأطراف الموقعة على الوثيقة:

الطرف الأول:

حكومة الجزائر مشتركة بين مصطفى بلقب الباشا ، وحاجي أحمد شعبان بلقب "داي" أو "قائد الميليشيا، chef de la milice"
الطرف الثاني:

ممثل الشركة بيار هيلي. Pierre Hély.

ويصح دوفولكس أن الاتفاقية قد أعادت للشركة الحق في امتلاك حوزة حصن باسيتون فرنسا والمؤسسات التي يمتلكها في القالة وعنابة ورأس روزا⁷.

⁶ - محمد زروال المرجع نفسه ص19.

وقد تمت تسوية هذه الاتفاقية برعاية Annet Caisel ، وهي اتفاقية لمعاهدات السلام والتجارة وقعت بين شهري سبتمبر وأكتوبر سنة 1689 من طرف لويس 14 وسلطان القسطنطينية وداي الجزائر بعد تعرض المدينة لقصف الماريشال ديستيريس⁸.

وتحمل هذه المعاهدة الجديدة كما يذكر دوفولكس العديد من التنازلات التي تم الحصول عليها من الباب العالي لضمان استمرار نشاط المؤسسات الفرنسية في صيد المرجان على سواحل الجزائر.

ومن أبرز نصوص المعاهدة وبنودها كما يرى دوفولكس حق فرنسا في حيازة وتشغيل حصري لجميع المباني والأراضي والامتيازات والأعمار المدرجة في الاسم القديم للامتيازات الأفريقية من باستيون دو فرانس وكالي إلى بون. وهذا الاتفاق عرف في الأوساط القنصلية الخاصة بالمشرق وبرباريا بالاتفاق العثماني Ottoman⁹.

وقد صيغ الاتفاق الأولي بلغتين الفرنسية والتركية وكل فقرة بلغة تقابلها فقرة أخرى باللغة الثانية، وقد ضاعت النسخة التي كانت عند الطرف الفرنسي كما يقول دوفولكس ثلاثة أيام بعد توقيع المعاهدة حيث أن الموظف الفرنسي الذي كلف بنقلها إلى باريس المدعو أنيت كايزال Caisel Annet حيث تعرضت سفينة هذا الأخير المبحرة في المتوسط لهجوم قراصنة هولنديين وكانوا في حالة حرب مع مملكة فرنسا. وقام بعدها مسؤول الشركة الفرنسية بالاتصال بالداي وحصل على نسخة ثانية مطابقة للاتفاقية الأولى.

وقد ناقش الديوان هذه الحادثة في 12 جويلية 1695 وللإشارة كما يقول الكاتب فإن الوثيقة الجديدة هي نفسها الأولى مع اختلاف تواريخ كل نسخة.

رأس الاتفاقية:

⁷ - كاب روزا يقع شرق مدينة القالة ويبعد عنها بنحو 02 كلم.

⁸ - الماريشال ديستيريس. maréchal d'Estrées قائد بحرية فرنسي له سجل حافل بالمغامرات والمعارك التي خاضها ضد خصوم المملكة الفرنسية في 1685 فاد حملات على سواجل شمال افريقيا منها قصف طرابلس وحصل من الداى على معاهدة سلام وتعويضات مالية بلغت حوالي 350.000 جنيه إسترليني ثم قصف خليج الجزائر. حصل على وسام فارس من وسام الروح القدس توفي بباريس في سنة 1707.

كان أسلوب التفخيم والوجاهة هو الأسلوب السائد في التعامل مع دايات الجزائر حيث جاء "جمعت بين الأكثر شهرة وروعة من أصحاب المقام والألقاب داي وديوان وميليشيا مملكة الجزائر وشركة Hély هيلي الفرنسية لصيد المرجان والتجارة في باستيون دو فرانس".

وفد استندت الوثيقة في نسختها الفرنسية والتركية على الاتفاق الذي حدث سنة 1604 بين السلطان أحمد سلطان الدولة التركية وبين هنري الرابع ملك فرنسا حيث تقول بعد ذكر البسملة أنه نظرًا لأن التنازلات التي تم إجراؤها في عام 1604 بين الإمبراطور هنري كواتر "الرابع" والسلطان أحمد قد اكتسبت للفرنسيين الذين عينهم أمراء وطرحوا عليها "الجزائر" حق التجارة وصيد الشعاب المرجانية على سواحل البربر وخاصة في مملكة الجزائر ، حيث كان من الممكن أن تسمح لهم القوى بإثبات وجودهم في كل من حصن فرنسا وأماكن أخرى من أراضيها، فقد عمل ممثل الشركة Caisel لصالح مالکها بيير هيلي ، تنفيذاً لمعاهدة السلام المبرمة بين الإمبراطور الأعلى والأقوى والأكثر والذي لا يقهر حسبما جاء في ترجمة النص التركي.

بنود الاتفاقية :

ضمت الاتفاقية المواد التالية

المادة الاولى تسمى المعاهدة واطرافها.

المادة الثانية حرية ملاحه السفنالفرنسية في المنطقة بمختلف أشكالها.

المادة الثالثة للطرف المستفيد حق بناء المعاقل التجارية والحصون

بالباستيون وعنابة والقالة.

المادة الرابعة للمقيمين بالحصن الحق في الاتصال بالاهالي من اجل المؤونة

المادة الخامسة دفع الاتاوات للاغا بالبلاد وبعنابة 3000 باطاك سنويا

المادة السادسة ليس للاهالي الحق في البيع لمحاصيلهم خارج شركة هالي.

المادة السابعة لشركة هالي الحق في صيد المرجان بسواحل عتابة القالة.

المادة الثامنة خاكم القل ياخذ 10 بالمائة من كل مشتريات شركة عالي من

الشمع

المادة التاسعة في حالة اضطراب العلاقات بين البلدين تكون شركة هالي

وممتلكاتها بعيدة عن الخطر.

المادة العاشرة تصدر شركة هالة حمولة سفينتين كل سنة نحو الجزائر في النص التركي وحر في النص الفرنسي.

المادة الحادية عشر بدفع ممثلو الباستيون 33000 دبلون ذهبي للديوان.

المادة الثانية عشر الاموال والمرجان الذي يرسل للعاصمة قصد تسديد

الضرائب لا يكون عرضة لضرائب جديدة.

المادة الثالثة عشر تمنح الاتفاقية 05 أشهر للشركة لاستغلال المرجان دون

ضرائب في المنطقة المتفق عليها.

المادة الرابعة عشر: هذا الاتفاق كتب في نسختين واحدة للملك والثانية

للديوان ويخص منه مصطفى باشا واغا شعبان داي ومفتي الترك وقاضي الترك

وقاضي البلد واغا الجيش واعيان البلد. والةى السيد كايزر يوم 01 جانفي 1694

الموافق ل04 جمادى الاولى 1105 بحضور اغا الجيش وقائد الميليشيا والمذكور كايزر

ممثل الشركة بأسمائهم وتوقيعهم وكل من يتصل من الاتفاق يعاقب بشدة.

المادة الخامسة عشر: يتمتع ممثلو الباستيون بالحرية في نشاطهم ولا أحد

يحول بينهم وبين دورهم واحتلف النص التركي والفرنسي في تقدير هذه الحرية ومجالها

فالنص الفرنسي يعتبر الانضطة السابقة ممهدة للاتى بينما النص التركي يدعو لتناي

الماضي والبدء من جديد.

يضيف دوفولكس بعدها نص المعاهدتين الجديدتين لسنتي 1767 و 1790

دون وجود النسخة التركية التي كتبت بهما ان كان ذلك صحيحا.

مناهات قراءة دوفولكس للوثيقة:

حاول دوفولكس تبرير التكاليف الفرنسي على سواحل الجزائر عبر مختلف

العصور اعتمادا على قراءة موجهة لهذه الوثيقة حيث لاحظ ديفولكس وجود

نسختين أخرتين في مكتبة الجزائر تشيران لاتفاقيتين فرعيتين تم اعتمادهما في سنة

1767 وسنة 1790 بين شركة هيلي وداي الجزائر، حيث خفضت بعض الإتاوات

وجنبت وكلاء Bastion، وبعض الالتزامات أحدها كان يسمى حقوق "ملكية الأحذية"

أو "بابوش الداى". وأما الثانية فتتعلق بتعديل دفع نقود البوجو⁹ التي كانت تدفع كل شهرين في قصر الداى كرمز للولاء والالتزام.

ويرى دوفولكس أن النص الأصلي للاتفاقية الأولى 10 المفقود كان مسجلا عليه هذه الامتيازات ولو أنه لم يفقد لما كان ضروريا إضافتها في عام 1767 و 1790. وهو استنتاج خاطئ ولا يمكن اعتماده في تحديد مصالح بلد بحاله، واستراتيجيته خاصة في مجال حساس كهذا.

وحاول دوفولكس إثبات صحة رأيه فأحال ترجمة النص إلى اللغة الفرنسية للسيد محمد بن مصطفى القاضي الحنفي في الجزائر آنذاك لترجمة النص التركي الأصلي إلى اللغة العربية. ثم إلى الفرنسية وهذا بفضل كفاءته المعروفة.

ورغم ذلك فقد برزت خلافات بين النصين المسيحي والتركي لأن كلا الطرفين تركا هامش الغموض اللغوي ليعطيه قراءة خاصة به تفيده في استنباط الطرق والوسائل لتنفيذ هذه الاتفاقية.

والاختلافات بين النصين كما يقول دوفولكس غالبا ما تتسع بين الطرفين بسبب جنوح النصوص الاسلامية للتعقيد والاسقاطات المختلفة والتفخيم خلافا للنصوص المسيحية التي تتميز بالبساطة والوضوح حسب رأيه.

حيث يرى أن شروط الاتفاق في النصين لم تتغير كثيرا لكن قراءتها يمكن أن تشكل محل خلاف بين الطرفين والأمثلة على ذلك كثيرة فالنص العثماني لسنة 1694 يقول بقدرة الشركة المعروفة باسم هيلي Hély على الاستثمار في الجهات المحددة لها مثلها مثل الشركات الفرنسية التي استثمرت في القالة ورأس الورد وعنابة بينما في النص الفرنسي نقرأ كما يقول دوفولكس في البند الأول أن شركة هيلي مالكة للباستيون الفرنسي والمؤسسات التابعة له في القالة وبونة؟؟ ين Compagnie Hély بنفس هذه الشروط كمالك غير قابل للتصرف لـ Bastion de France ..

⁹ - عملة نقدية ذهبية.

¹⁰ - لو كانت الشركة لا تزال تمتلك الصك الأصلي لمعاهدة 1696، ففي الجزء السفلي كما يقول دوفولكس ملاحق 1767 و 1790. تعفي الالتزام بالعادات القديمة التي كانت سائدة قبل.

وكان الاختلاف الثاني يتعلق بالاستيلاء على المؤسسات القديمة واستبعاد جميع الأجانب من الشؤون التجارية التي كان يتم تداولها فيها، في النص الفرنسي لشركة. Compagnie Hély.

لكن النص الآخر لم يشير إلى حق الشركة في التمتع بهذا الامتياز والأراضي أو المنشآت التجارية التي تعتمد عليها ولم يشير بوضوح لذلك، حيث نص أن يحتفظ داي الجزائر صراحة بملكية الأراضي والمباني الخاصة بالمؤسسات، بينما اعتبرت شركة Compagnie Hély، نفسها المالك للأرض غير القابل للتصرف فيها حسب ما يراه دوفولكس في النص الفرنسي للمعاهدة.

ويرد دوفولكس بالقول لو اعترف العثمانيون صراحة بحق ملكية هيلي وشركائه للأرض فلا شيء يمكن أن يعطي ضمانات جادة لشركة ضد حسن النية وجشع الباشوات الأتراك الذين حكموا الجزائر العاصمة. ولو كانت الاتفاقات مع البرابرة لكانت أسلم فلم يقم البربريون كما يقول فقط بتنفيذ المعاهدات المبرمة مع المسيحيين بل حرصوا على الحفاظ عليها لأن ذلك من مصلحتهم. وهذا كلام عار عن الصحة، فحينما يقول دوفولكس أن الاتفاق مع الأهالي كان ميسورا دون وجود الأتراك فقد تعرضت المؤسسات الفرنسية في الباستيون إلى التخريب من طرف الجزائريين بسبب مخالفة الحكومة الفرنسية شروط الاستغلال والتي تمنع من بناء وتحصين المنطقة دون علم وموافقة الداي وحكومته¹¹.

ويواصل دوفولكس الحديث عن الوثيقة بقوله لقد كانت الروح العامة التي سادت العلاقات بين المسيحيين والبربر الأفارقة قبل الأتراك مختلفة تمامًا. كان احترام الاتفاقيات العامة وأمن معاملات معينة هو الأساس والمبدأ. ويمكن القول أنه في هذا الصدد، لا يمكن لأوروبا في العصور الوسطى أن تدعي أي ميزة على المغرب العربي. ومع ذلك اختتمت صياغة المعاهدات من قبل المسيحيين مع ملوك البربر من القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس عشر، دون تقديم معارضات رسمية مثلما كانت مع العثمانيين؟؟ ولا يذكر دوفولكس شيئاً عن غدر الفرنسيين بالوفد الجزائري المفاوض الذي كان بمرسيليا لغرض تباحث تجديد اتفاقية الباستيون فقتلوه حينما سمع

11 - محمد زروال العلاقات الفرنسية الجزائرية 1791-1830 مطبعة دحلب حسين داي الجزائر 1994.

الفرنسيون بتعرض سفينة فرنسية للقراصنة في البحر المتوسط دون احترام للاعراف
الديبلوماسية¹²

ثم يقول دوفولكس منتهيا الى اعتبار الاحتلال الفرنسي نعمة للاهالي : لقد
تراجعت الأوضاع المختلفة تحت حكم الأتراك كما يقول دوفولكس لعياب الحماية
والضمانات للمستثمرين وحسن النوايا لكن اليوم كل شيء يتغير في الجزائر بعدما
وقع هذا البلد تحت سيادتنا. اليوم كل شيء يتعافى في الجزائر ، التجارة ، الصناعة ،
الزراعة ؛ كل شيء يولد من جديد ، كل شيء يمكن أن يزدهر ، لأن فرنسا ، من خلال
الفتوحات الأكثر شرعية ، التي أقيمت في هذه البلدان ، منذ فترة طويلة غير مضيافة ،
نظام العدالة والأمن العام.

الخلاصة هذه الاتفاقية تمثل أهمية كبيرة في تاريخ الجزائر وتمكن منكشف

زيف الباحثين الفرنسيين في التعال مع تاريخ الجزائر العثمانية وهي بحاجة إلى دراسة
متأنية ومعمقة.

¹² - محمد زروال المرجع السابق ص12.

در بیان اون بشنجی باب

باقی شدن کیرو باستیون بازگانلری
اولطرفه منتصرنی اولوب ظلم و خوفدن
مبترآسوده حالده اولمالری ایچون
دیوان محترمدده سعادتلو پاشا و مروتلو
دائی المحترم حضرتلری وی الجملة اهد
دیوان عساکر منصوره لرك محضرننده
واقع موصی آنت گزل نام باستیون
بازرکانی دخی حاضر بالمجلس اولوب ایکی
طرفلردن نیچه دورلو مباحثات وانواع
مناقشاتدن صگره اولجانبک ظلم
تعدادندن امین وسالم اولمالری باینده
اولا بوندن اقدام باستیون وقالی نك
وقیوزرك احداث ایله ایجاد اولندوغی

TEXTE TURC ORIGINAL

TRANSCRIT

PAR M. PAVET DE COURTEILLE.

هذا عهد امان نامه باستيون
وقالى حالا تحريراً فى محرم الحرام
سنة ١١٠٥ هـ

سبب تحرير كتاب وخطاب مستنطاب
بو در كه سابقا سنه ١٠١٥ تاريخلى
وقتلرنده بوندن اقدام سلفده چن
مرحوم ومغفور سعيد الحيات وشهيد
المات سلطان احمد خان طاب ثراه
حضرتلرينك ايام سعادت انجاملرنده
واقع ينه فرائجه سواحلى ممالكى اولان
اربعو نام فرائجه قرالى ايله طرفين ده
اولان ألفت و داد وحسن معامله
اتخاذندن پادشاهز سلطان احمد خان
حضرتلرى جانبندن متعقد اولان خط
هايونلىرى ايله امر وفرمان اولندوغى
اوزرينه حاليا مالك اولدقلى اقاليم

الصفحة الاولى من نص المعاهدة باللغة التركية